

Distr.: Limited
7 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٩٤/٦٧ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٣٠١/٦٨ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)، وإذ تشير أيضاً إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٣)، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، على نحو ما تم تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)، بما في ذلك أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٣/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتتطلع إلى تقديم التقرير الأول من التقارير التي تقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وإذ تحيط علماً بالتقرير الأول من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا^(٥)،

وإذ تشير أيضاً إلى عقد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن تشجيع الاستثمار في أفريقيا ودوره المحفّز في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا، بما فيها أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ١/٦٣.

(٣) القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) A/69/163.

وإذ تؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا بد في هذا الصدد من تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم الذي قدمه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية للشراكة الجديدة^(٦)،

وإذ تعرب عن القلق من تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وتؤكد تضامنها مع البلدان المتضررة منه بشدة في غرب أفريقيا،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام الموحد الثاني عشر^(٧)، والتقرير الأول من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا^(٨)؛

٢ - تعيد تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٩)، والإطار الإنمائي الجديد للقارة، المسمى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

٣ - تعيد تأكيد التزامها بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(١٠) على نحو تام، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١١)؛

(٦) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) A/69/161.

(٨) A/69/163.

(٩) A/57/304، المرفق.

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٤ - تنوّه بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتسلم في الوقت ذاته بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٥ - تحيط علماً بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات أبوجا صوب القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، وتحيط علماً أيضاً بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١^(١)، وتعيد تأكيد التصميم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والضرورة الملحة لتكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والتصميم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والتصميم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

٦ - تحيط علماً أيضاً بخريطة الطريق المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في التصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية التاسعة عشرة، وتلاحظ تنشيط مبادرة رصد حالة الإيدز في أفريقيا باعتبارها منبرا أفريقيا رفيع المستوى للدعوة إلى العمل والمساءلة وتعبئة الموارد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا

(١١) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

في أفريقيا، وتطلب إلى الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة أن يدعموا، حسب الاقتضاء وعلى نحو يتسق مع الالتزامات الدولية الأخرى، الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الأفريقية لتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك توفير تمويل مستدام من مصادر متنوعة وزيادة مواءمة الأنظمة وتعزيز القدرات المحلية في مجال تصنيع المستحضرات الصيدلانية وتعزيز قيادة وإدارة جهود التصدي للأمراض المذكورة؛

٧ - تقر بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكل أخطاراً جسيمة على العالم بأسره، وبخاصة القارة الأفريقية، وتحديات خطيرة تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨ - تقر أيضاً بالآثار الاجتماعية الاقتصادية العميقة المترتبة على تفشي مرض إيبولا في غرب أفريقيا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك القدرة على توفير الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية، وتعرب عن قلقها البالغ من احتمال حدوث انتكاسة، بسبب تفشي مرض إيبولا، في ما حققته البلدان المتضررة خلال السنوات الأخيرة من مكاسب في مجالات التنمية وبناء السلام والاستقرار السياسي وإعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة للتغلب على هذه الصعوبات، لا سيما في أكثر البلدان تضرراً؛

٩ - ترحب في هذا الصدد بجميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بما فيها جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف دعم الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة من أجل وقف تفشي مرض إيبولا ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال نشر العاملين في مجال الصحة وتوفير المختبرات والمعدات الطبية؛

١٠ - ترحب أيضاً بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في سبيل حشد وتنسيق الدعم الدولي للتصدي لتفشي فيروس إيبولا، بما في ذلك من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وهي أول بعثة صحية طارئة للأمم المتحدة على الإطلاق؛

١١ - تدعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية، بطرق منها توفير الموظفين المهرة في القطاع الصحي والمعلومات والبيانات الصحية التي يمكن التعويل عليها والبنى التحتية للبحوث والقدرات المختبرية، وإلى توسيع نطاق نظم المراقبة في القطاع الصحي، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لمنع تفشي الأمراض، بما فيها أمراض المناطق المدارية المهملة، والوقاية منها ومكافحتها، وتكرر في هذا السياق دعمها لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي لأزمة القوى العاملة الخطيرة في المجال الصحي في أفريقيا؛

١٢ - تؤكد أهمية تحسين صحة الأم والطفل، وترحب في هذا الصدد بالإعلان المتعلق بالحد من وفيات الأطفال والأمومة التي يمكن تجنبها في أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية والعشرين التي عقدت في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

١٣ - تحيط علماً بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده قادة أفارقة ودوليون تحت عنوان ”نحو نهضة أفريقية: تحديد الشراكة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا“؛

١٤ - ترحب بإعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحول في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية والعشرين، وترحب كذلك باستراتيجية وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل أعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤، الصادرة خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

١٥ - تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلباً في مجالات عدة، وبخاصة في مجال التنمية، وتقر بأن هناك دلائل على حدوث انتعاش ضئيل وبدرجات متفاوتة وتدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجية محفوفة بمخاطر هبوط، بما في ذلك التقلب الشديد في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، ومديونية بعض البلدان واتساع نطاق ضائقات المالية العامة، الأمر الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويبرز ضرورة إحراز مزيد من التقدم للحفاظ على الطلب وإعادة موازنته عالمياً، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن؛

١٦ - تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية لتفاوت الانتعاش على الصعيد العالمي والتحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات والتحديات الخطيرة التي تواجه في مجال مكافحة الفقر والجوع من جراء ذلك، مما من شأنه أن يطرح مزيداً من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٧ - تقر بأنه على الرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، لا بد من مواصلة تقوية الإنعاش الذي لا يزال متفاوتاً، وتؤكد الضرورة الملحة لتحقيق انتعاش كامل ونمو مطرد وسريع يتجسد في إيجاد فرص عمل جديدة وتأمين موارد الدخل وتحسين سبل كسب الرزق، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

١٨ - تعرب عن القلق لأن أفريقيا، مقارنة بغيرها، حصة ضئيلة في التجارة الدولية تبلغ حوالي ٣ في المائة، وتعرب عن القلق أيضاً لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا في عام ٢٠١٣، وتعرب عن القلق كذلك لتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية؛

١٩ - تلاحظ أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدر رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الاقتصادي الشامل، بسبل منها إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر، وأنه يسهم في كفالة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي ويسرّ التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٢٠ - تلاحظ أيضاً أهمية التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير النظامي في أفريقيا؛

٢١ - تهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل بذل الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد المحلي لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به، تنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛

٢٢ - تحيط علماً الاجتماع الوزاري المعني بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، الذي عقد في أديس أبابا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

٢٣ - تشدد على أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات المنتجة في أفريقيا يمكن أن تولد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء وأن تشكل بذلك محركاً للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٤ - تعيد تأكيد ضرورة تعزيز دور البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد، وتشدد في هذا السياق على ضرورة تفادي زيادة تمهيش القارة الأفريقية؛

أولا

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٢٥ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية وإنشاء مؤسسات الحكم وتعزيزها وهيئة بيئية مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية؛

٢٦ - ترحب أيضاً بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعماً لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتسق مع القرارات التنفيذية التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد؛

٢٧ - تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود التي يواصل بذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل أعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

٢٨ - تقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عمله الأولى الممتدة لعشر سنوات بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وتشجع في هذا الصدد البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها؛

٢٩ - ترحب بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة، التي عقدت في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، القاضي بتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية لما لها من دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

٣٠ - ترحب أيضاً بالتزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وبهدف تحقيق الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، على نحو ما أعيد تأكيده في الإعلان الرسمي الذي اعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣. بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛

٣١ - ترحب كذلك باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ باعتبارها إطاراً استراتيجياً لضمان حدوث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين المقبلة، ويؤكد من جديد دعمه الكامل لتنفيذها؛

٣٢ - ترحب في هذا الصدد بحلقة النقاش الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أثناء أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٤، بمشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومنظومة الأمم المتحدة، في موضوع "أفريقيا التي نريد: دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣"، التي كان الهدف منها هو التعريف بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ متشياً مع المداولات التي جرت خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛

٣٣ - ترحب كذلك بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا^(١٢) مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وتهيب بالشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في سبيل تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ أنشطتها؛

(١٢) تشمل المجموعات التسع ما يلي: تطوير البنى التحتية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية البشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة الدعوة والاتصالات؛ والحوكمة والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٣٤ - ترحب كذلك بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيّد ٣٥ بلداً أفريقياً بصفة طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في ١٧ بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحت في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توجيهاً للكفاءة في أدائها؛

٣٥ - ترحب بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي القاضي بإعلان سنة ٢٠١٥ "سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣"، وتعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٦ - تشجع البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به قادة أفريقيا بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم وضمان أسلوب أفضل في الإدارة من أجل إدارة الموارد المخصصة بفعالية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد دعمها لأمر شتي، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، في ظل القيادة القوية للبلدان الأفريقية، وفقاً للأهداف التي حددتها الشراكة الجديدة؛

٣٧ - ترحب بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته البلدان الأفريقية الإحدى والأربعون والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع التي اعتمدت بصفة طوعية برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا وتعهدت بالعمل على تحقيق معدل نمو سنوي في الزراعة قدره ٦ في المائة، وتخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من الإنفاق العام للقطاع الزراعي، عند الاقتضاء، وإذ تلاحظ مع التقدير أن ١٢ بلداً قد حققت أو تجاوزت اليوم الهدف المتمثل في إنفاق نسبة ١٠ في المائة من مخصصات الميزانية، بينما ينفق حالياً ١٣ بلداً آخر ما بين ٥ و ١٠ في المائة؛

٣٨ - تشجع البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم البنى التحتية من عمل من أجل مواصلة تعزيز تطوير البنى التحتية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٣٩ - تشجع أيضاً البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الاستثمار في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك من خلال الموارد المحلية، وتحسين كفاءة الاستثمار الحالي في البنى التحتية؛

٤٠ - تشجع كذلك البلدان الأفريقية على مواصلة الجهود للاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية؛

ثانياً

استجابة المجتمع الدولي

٤١ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٢ - ترحب أيضاً بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين المبادرات المتعلقة بأفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التنمية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٤٣ - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

٤٤ - تعرب عن القلق إزاء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي لا تزال تؤثر سلباً في القارة الأفريقية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٣)،

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

بما في ذلك خططها وإطار عملها الاستراتيجيان لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)^(١٤)، على نحو فعال من أجل التصدي لهذه الحالة؛

٤٥ - تقر بأن أفريقيا التي لا تسهم إلا بقدر قليل في تغير المناخ هي من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضاً لتأثيراته الضارة، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة؛

٤٦ - تلاحظ التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتتطلع إلى تنفيذ "مجموعة تدابير بالي" في موعدها المحدد، بما فيها اتفاق تيسير التجارة، وتدعو إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية؛

٤٧ - تكرر تأكيد أهمية دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع وكمحرك للتنمية المستدامة، وبالأخص مساهمتها في خلق فرص عمل في ظل ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي تسلم فيه بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما هو متاح لها من مرونة. بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية؛

٤٨ - تكرر أيضاً تأكيد ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٤٩ - تدعو إلى إيجاد حل شامل مستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، وتقر بما لتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون

(١٤) A/C.2/62/7، المرفق.

حسب الاقتضاء، وللمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون كأدوات لمنع أزمات الديون وإدارتها من دور مهم، على أساس كل حالة على حدة، في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية؛

٥٠ - ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو التي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في ما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٥١ - تعرب عن بالغ القلق لعدم الوفاء تماما بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقده في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تم التعهد بها في غلينيغلز وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل عدة؛

٥٢ - تؤكد الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن يحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحت البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على القيام بذلك؛

٥٣ - ترى أن وضع آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يساهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملاً للمصادر التقليدية للتمويل وليس بديلاً عنها، وتؤكد أهمية توسيع نطاق المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء، في الوقت الذي تسلط فيه الضوء على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

٥٤ - ترحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنويعها. يمتد التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى من قبيل عقد المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا^(١٥) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تساهم بشكل محدد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية

(١٥) A/63/539، المرفق.

على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

٥٥ - تقرر بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا جهودهم للتركيز على نحو أكثر تحديداً على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، باستخدام الخطط الاستثمارية للبرنامج لتنسيق التمويل الخارجي، وتحيط علماً في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي^(١٦)؛

٥٦ - تقرر أيضاً بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم في مجال الاستثمار في البنى التحتية للتركيز على دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وترحب في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر القمة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا في داكار يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي اعتمد برنامج عمل داكار الرامي إلى تعبئة الاستثمارات من أجل مشاريع تطوير البنية التحتية، بدءاً بـ ١٦ مشروعاً من المشاريع المقبولة مصرفياً تم تحديدها انطلاقاً من خطة العمل ذات الأولوية ضمن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وتدعو الشركاء في التنمية إلى دعم تنفيذ برنامج عمل داكار؛

٥٧ - تدعو جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعمه ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلاً بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٥٨ - تؤكد أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة 2/2009/WSFS.

- ٥٩ - ترحب بالجهود التي تواصل بذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛
- ٦٠ - تحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة، في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٦١ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعماً للشراكة الجديدة وتقييمها ونشر المعلومات عن ذلك؛
- ٦٢ - تشدد على ضرورة أن تتولى أفريقيا زمام العملية التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة من العملية؛
- ٦٣ - تدعو الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييماً لتلك المبادرات السريعة الأثر؛
- ٦٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها في مجال إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛
- ٦٥ - ترحب بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى الإسهام في كفاءة فعالية وموثوقية عملية الاستعراض عن طريق التعاون على جمع البيانات وإجراء التقييمات؛
- ٦٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين التقرير الثاني من التقارير التي تُقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا؛

٦٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين بنداً عنوانه "تقرير آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية باستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا".

٦٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد تنفيذ هذا القرار، في ضوء الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في الشراكة الجديدة، وتقديم تقارير سنوية عن ذلك إلى الجمعية العامة.
